

خبر ليس وصوره في ديوان النابغة الشيباني (دراسة نحوية دلالية)

أستاذ مساعد- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة -
المملكة العربية السعودية- جامعة الزعيم الأزهري

د. محمد الطيب عمر مصطفى

المستخلص

تناولت هذه الدراسة خبر (ليس) وصوره في ديوان نابغة بني شيبان، وقد احتوت على مقدمة ومحورين: أحدهما نظري والآخر تطبيقي. تم تعريف الموضوع في المقدمة وأهميته وأهدافه وسبب اختياره. وفي المحور النظري أولاً عرّف الباحث (ليس) وخبرها وأنواعه ثم تلا ذلك ترجمة موجزة للنابغة الشيباني. أما المحور التطبيقي ففيه تم التطبيق على خبر (ليس) بأنواعه من خبر: مفرد وجملة وشبه جملة. وقد اتبع الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي؛ إذ هما المناسبان لهذه الدراسة واللذان يعينان على الوصول النتائج المرجوة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أنَّ (ليس) فعل عامل يعمل عمل كان وأخواتها في جميع حالاتها، وأن خبر (ليس) عند نابغة بني شيبان تعددت صورته، وقد كثر استخدام الخبر الجار والمجرور والجملة الفعلية والجملة الاسمية بينما قلَّ استعمال الظرف والمصدر. كما توصلت الدراسة إلى أن شعر النابغة الشيباني يحفل بالكثير من الأبيات التي ترفد الشواهد النحوية وهذا يدل على أصالته الشعرية خاصة الفصل بين المستثنى منه وبين صفته بالمستثنى حيث وجد في ديوانه موضعاً يؤيد هذه المسألة بينما خلت المؤلفات النحوية العتيقة من شاهد مثله حسب علمنا، وكذلك وقوع المضارع بعد (ليس) وكون اسمها الشأن أو الأمر محذوفاً وذلك في مقام التفخيم والتعظيم، وحذف خبر (ليس) والاقتصار على اسمها، ومجيء اسم ليس نكرة. ومن ثمرات هذه الدراسة العثور على بيتين من شعر الشيباني يحققان قاعدة ابن الطراوة النحوية، وغيرها من النتائج المثبتة في مكانها في الخاتمة. ومن توصيات هذه الدراسة دراسة ديوان النابغة الشيباني وتسليط الضوء عليه بالتوسع في أسلوب النفي، وذلك للوقوف على طرائق هذا الأسلوب وتوضيحه بصورة أكبر وللوقوف على بقية المسائل النحوية والبلاغية والعروضية. وكذلك توصي الدراسة بالاعناية بكتب التراث لاستخراج ما فيها كنوز ودرر لغوية.

الكلمات المفتاحية: الوزن الصرفي، النواخب، أقسام ليس، أنواع الخبر، حذف الخبر.

news (Not) and its images in the collection of NabighaBaniShayban (Semantic grammatical field study)

Mohammed Eltayed Omer Mustafa

Abstract:

This study dealt with the news (Not) and its images in the collection of NabighaBaniShayban, and it contained an introduction and two chapters: one is theoretical and the other is practical. The topic was defined in the introduction, its importance, objectives, and the reason for its selection. In the theoretical section, the researcher first defined (Laisa\not), its predicate, and its types, then followed by a brief translation of Al-Nabigha Al-Shaibani. As for the applied research, it was applied to the predicate of Laisa (not) with its types of the predicate: single, sentence, and semi-sentence. The researcher followed the descriptive and analytical approaches. They are suitable for this study and help to reach the desired results. The study reached a number of results, including that (Laisa\not) is a functional verb that does the function of *kan* and her sisters in all its cases, and that the predicate (not) with NabighaBaniShayban has many forms, and the predicate of the predicate, the dative, the verbal sentence, and the nominative sentence have increased, while the use of the adverb and the infinitive has decreased. The study also concluded that the poetry of Nabigha Al-Shaibani is full of many verses that provide grammatical evidence, and this indicates his poetic originality, especially the separation between the excluded from it and his description of the excluded, as where he found a place in his poetry collection that supports this issue, while the ancient grammatical literature was devoid of a similar witness as far as we know. The present tense after *laisa*(not) and the fact that its noun is the matter or the matter is omitted, and that is in the place of exaltation and glorification, and deletion of the predicate of (not) and limiting it to its noun, and the advent of a noun that is not an indefinite one. Among the fruits of this study is the finding of two verses of Al-Shaibani's poetry that fulfill Ibn Al-Tarawah's grammatical rule, and other results that are fixed in their place in the conclusion. One of the recommendations of this study is to study the collection of Al-Shaibani and shed light on it by expanding the negation method, in order to find out the techniques of this style and clarify it more, and to find out the other grammatical, rhetorical, and prosodic issues. The study also recommends taking care of heritage books to extract what they contain as treasures and linguistic pearls.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف المرسلين، وبعد؛ فقد حظي الشعر العربي بمكانة سامية عند علماء العربية حتى قيل: الشعر ديوان العرب؛ فأولاه العلماء عناية وجمعوه تاركين للأمة العربية مجدا وتراثا يزخر — إلى يومنا هذا — بالكثير من الدرر اللغوية الثمينة التي تحتاج من محبي العربية وقفةً وتأملاً فاحصةً؛ لإخراجها من أصدافها، ولا شك أن دراسة تقوم على تراثنا العربي يكون لها ما لها من الفوائد؛ إذ تطوّف بك في العصور السابقة تستنشق أريجها وفي ذلك متعة للروح؛ ولما كان لكل شاعر بصمة خاصة في شعره، وذلك لا يُعرف إلا بعد التمهّص والتدقيق، والوقوف على تراكيب كل شاعر ومعرفة طرائق تعبيره؛ لذلك كانت هذه الدراسة سياحة في ديوان شاعر أمويّ يعد من النواخب، لعلها تستطيع تلمس بعض هذه الجوانب وقد وُسمت بعنوان: (خبر ليس وأنواعه في ديوان النابغة الشيباني «دراسة نحوية دلالية»). والهدف من هذه الدراسة: الوقوف على دراسة جزء من التراث العربي الشعري، وبيان أهميته وفائدته وقيّمته، والتشجيع على دراسته، والتعرف على أسلوب النفيصة عامة، وعلى صور خبر ليس ودلالاته في ديوان النابغة، وكذلك التعريف بالنابغة الشيباني وشعره، والوقوف على طريقة استخدامات النفي ليس في ديوانه. وإذا سأل سائل: لماذا أختير الشيباني دون غيره؟ أقول: لما كنت أطلع ديوانه استوقفني وقوع الفعل المضارع بعد (ليس) الذي تردد كثيرا في شعره، فشَدَّتني هذه الظاهرة وارتأيت أنها جديرة بالبحث؛ فعزمت على دراستها، ثم هداني تفكيري إلى توسيع مداها لتشمل أنواع خبر (ليس) الأخرى؛ لتكون الفائدة أكبر وأشمل. وهذه الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف ورد خبر (ليس) في ديوان النابغة الشيباني؟ وهل تعددت أنواعه؟ وما دلالاته؟ وإلى كم قسم تنقسم (ليس)؟ وهل هي عاملة في جميع أقسامها أم عاملة في بعضها ومهملة في بعضها الآخر؟ وهل يميل الشيباني إلى نوع معين من أنواع الخبر؟ وما الخبر الذي أكثر من استعماله؟ وما دلالاته؟ وما الخبر الذي قلّ استعماله؟ وهل هناك ما يصلح في شعر النابغة الشيباني أن يمد شواهد العربية القليلة فيكثرها، أو النادرة فيؤصلها؟

بجانب المقدمة تشتمل الدراسة على جانبين: الجانب الأول نظريّ ويشمل بحثين: أما الأول فيُعرّف — (ليس) وعملها وأقسامها وخبرها، وأما الثاني فيُعرّف بالنابغة ومكانته. وأما الجانب الثاني فتطبيقيّ، وهو يحتوي على عدد من المباحث، منها ما خصص لخبر (ليس) المفرد ودلالاته، وخبر (ليس) الجملة ودلالاته، وخبر (ليس) شبه الجملة ودلالاته، وحذف خبر ليس، والإخبار عن ليس بالمصدر، ثم الخاتمة التي تحتوي على أهم النتائج والتوصيات. والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بغية الوصول للنتائج المرجوة.

الدراسات السابقة:

لم ينم إلى علمي دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع مما يجعلها متفردة سابقة وإن كان لابد من ذكر دراسات — مغايرة — فمنها تلك التي جاءت بعنوان (الشاعر عبد الله بن المخارق (نابغة بني شيبان) دراسة موضوعية وفنية من إعداد الطالب محمد هزاع أحمد المعاينة

بجامعة مؤتة 2015 استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية حيث تكونت من مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة معتمدة المنهج الفني التحليلي وقد تناول في الفصل الأول ترجمة الشاعر وفي الثاني الدراسة الموضوعية وفي الثالث الدراسة الفنية حيث تناول اللغة الشعرية ذاكرة ستة وأربعين بيتا من الديوان ليس من بينها بيتا واحدا من هذه الدراسة.

المحور النظري:

المبحث الأول: معنى ليس:

قال الخليل: «ليس: كلمة جُحود»¹ وقال ابن فارس: «ليس: ليس: كلمة نفي»². وهنا يطراً سؤال عن علاقة الجحد بالنفي وهل هناك فرق بينهما؟ أم هما مترادفان؟ أم بينهما خصوص وعموم؟ ولمعرفة ذلك يُذكر قول أبي البقاء الكفوي: «الجحد: هو نفي ما في القلب ثباته وإثبات ما في القلب نفيه، وليس مرادف للنفي من كل وجه»³، وتبعاً لهذا فهما عنده ليسا من المترادف، فكل أصل. وقال الجرجاني: «الجحد: ما انجزم بلم نفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النفي أعم منه، وقيل الجحد: عبارة عن الفعل المضارع المجزوم بلم، التي وضعت لنفي الماضي في المعنى ضد الماضي»⁴، فالجرجاني يجعل بينهما خصوصاً وعموماً، فالجحد خاص والنفي عام، والراجح أن النفي أعم من الجحد لأن الذي يدور كثيراً عند المؤلفين استخدام النفي دون الجحد؛ إذ جعلوا للنفي حروفاً فقالوا: حروف النفي»⁵، ولم يقولوا حروف الجحد، وكذلك قولهم: «النكرة في سياق النفي»⁶، وقولهم «عموم النكرة في سياق النفي»⁷، ولم يقولوا النكرة في سياق الجحد.

أصل ليس:

اختلف في (ليس)، هل هي فعل أم حرف؟ فمن الذين ذهبوا إلى أنها فعل سيبويه»⁸ والمبرد»⁹ وابن الوراق»¹⁰ وابن جني»¹¹ والإسنوي»¹²، وأبو البركات الأنباري»¹³ وكذلك المرادي»¹⁴ وكذلك السامرائي»¹⁵، وغيرهم.

وأما الذين يرون أنها حرف فقد ذكرهم المرادي في قوله: «وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف»¹⁶.

والراجح أنها فعل؛ لقول أبي الفداء عماد الدين: «ومذهب بعض النحاة أنها حرف واحتج على ذلك بوقوعها موقع ما في قول العرب: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع على المبتدأ والخبر كما تقول: ما الطيب إلا المسك، بالرفع، والصحيح أنها فعل لاتصال الضمائر بها نحو: لست ولست ولستم وما أشبه ذلك، وذلك من خواص الأفعال، ويقع فيها ضمير الشأن»¹⁷، وقول ابن السراج: «واعلم أن قومًا يُدخلون ليس في حروف العطف ويجعلونها كلا، وهذا شاذ في كلامهم»¹⁸.

أقسام ليس:

وأما أقسامها فهي أربعة، ذكرها المرادي في قوله: «واعلم أن ليس لها أربعة أقسام: الأول: أن تكون من أخوات كان. فترفع الاسم، وتنصب الخبر. وأمرها واضح. الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء. ويجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيداً. وهذه في الحقيقة هي الرافعة

للاسم، الناصبة للخبر. ولذلك وجب نصب المستثنى بها، لأنه خبرها. واسمها ضمير، عائد على البعض، المفهوم من الكلام السابق، عند البصريين. وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق. والتقدير: ليس هو، أي: ليس فعلهم فعل زيد. الثالث: أن تكون مهملة، لا عمل لها. وذلك في نحو ليس الطيب إلا المسك. الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، على مذهب الكوفيين. «19».

وزنها الصرفي:

قال المرادي: «ووزنها فعل بكسر العين، فخفت، ولزم التخفيف. ولا يجوز أن تكون فعَل بالفتح، لأنه لا يخفف، فكان يقال: لاس ولا فعُل بالضم، إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها، مع ضمير المتكلم والمخاطب. وكان قياسها كسر اللام في نحو: لست. وقد حكاها الفراء عن بعضهم والأكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرفها. وقد سمع فيها لُست يضم اللام، وهو يدل على بنائها على فعل بضم العين كـ (هيوَ زيد)، بمعنى: حسنت هيئته، فيكون في أصلها لغتان: فعل، وفعل» «20».

الخلاف في منفيها:

كما وقع الخلاف في أصلها فقد وقع خلاف في منفيها هل هو مقيد بزمن أم هو مطلق؟ قال العيني: «فقال الجزولي: هي للنفي مطلقاً، وقال الجمهور: هي لنفي الحال، وقال الزمخشري في المفصل: فلا تقول: ليس زيد قائماً غداً. وقال الشلوين، وتبعه الناظم وابنه -وهو الصواب: إذا لم يكن للخبر زمن مخصوص تقيّد نفيها بالحال كما يحمل عليه الإيجاب المطلق وإن كان له زمن مخصوص تقيّد نفيها به، فمما نفت به الماضي قولهم: ليس خلق الله مثله» «21».

كذلك قال أبوحيان: «و (ليس) عند بعضهم للنفي مطلقاً، وذهب المبرد، وابن السراج، وابن درستويه والصيمري إلى أنها قد تنفي في الاستقبال، ومنعه الزمخشري، فقال: ولا تقول ليس زيد قائماً غداً. وفي الغرة: وقد منعوا من قولهم: ليس زيد قد ذهب، ولا قد يذهب لتضاد الحكم بين قد، وليس، وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح» «22».

مما سبق يستنتج أن ليس لنفي الحال إذا لم تقيّد بزمن، كما تكون لنفي غيره بحسب ذلك التقيد.

تعريف الخبر لغة: قال ابن فارس: «(خَبَرَ) الْخَاءُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَضْلَانِ: فَالْأَوَّلُ الْعِلْمُ، وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى لَيْنٍ وَرَخَاوَةٍ وَعُزْرٍ. فَالْأَوَّلُ الْخُبْرُ: الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ. تَقُولُ: لِي بِفُلَانٍ خَبْرَةٌ وَخُبْرٌ. وَاللَّهُ تَعَالَى الْخَبِيرُ، أَيْ الْعَالِمُ بِكُلِّ شَيْءٍ.» «23».

(تعريف الخبر اصطلاحاً: قال ابن السراج: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه «جالساً» «24» وقال الشهاب الأبذي: «حدّ الخبر: هو الجزء المنتظم منه المبتدأ جملة» «25».

حالات خبر (ليس): خبرها له ثلاث حالات: إما أن يتأخر وإما أن يتوسط بينها وبين اسمها وإما أن يتقدم عليها:

الحالة الأولى:

التأخر: لما كان الأصل في خبرها هو أنه خبر المبتدأ، ومعلوم أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ وتعمل فيه الرفع ويسمى اسمها، وتدخل على الخبر وتعمل فيه النصب ويسمى خبرها، ولما كان الأصل في خبر المبتدأ أن يتأخر عن المبتدأ كذلك كان الأصل في خبر (كان) وأخواتها التأخر عن اسمها نحو: كان زيد قائماً.

الحالة الثانية التوسط:

يجوز أن يتوسط خبرها فيقع بين (ليس) وبين اسمها؛ قال ابن جني: «يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها تقول كان قائماً زيد وقائماً كان زيد وكذلك ليس قائماً زيد وقائماً ليس زيد»²⁶. وقال أبو البركات الأنباري: «يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو «ليس قائماً زيد»²⁷. وقال ابن عقيل: «ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائماً زيد قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}. وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشروط المذكور ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه»²⁸.

الحالة الثالثة التقدم على (ليس):

تقديم الخبر على (ليس) مختلف فيه بين مجوز ومانع. فمن المجوزين البصريون؛ قال أبو البركات الأنباري: «وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها»²⁹. وقال أبو البقاء العكبري: «يجوز تقديم خبر (ليس) عليها عند جمهور البصريين»³⁰. ومن المانعين ابن السراج الذي قال: «ولا يتقدم خبر «ليس» قبلها لأنها لم تصر فتصرف «كان» لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل»³¹. ومن المانعين المبرد، وذلك فيما قاله ابن جني: «وذلك لإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر «ليس» عليها»³². ومن المانعين كذلك الكوفيون؛ قال أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيويوه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها»³³. ومنعه ابن مالك في قوله: «واختلف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيويوه، ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري. ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني، وبه أقول، لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن ليس شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال»³⁴. ومنع تقديمه هو اختيار المرادي؛ قال: «المختار منع» تقديم خبر ليس عليها «وفاقاً» للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج والفارسي في الحليات والجرجاني وأكثر المتأخرين، وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية»³⁵.

وقال ابن هشام: « وَعَنْ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ » «36». وقال أبو حيان: « وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في الحلييات، وابن عبد الوارث، والجرجاني، والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان، والزمخشري، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور. وروى أيضاً عن السيرافي، واختلف في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه، وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد خالف في ذلك البصريين، والكوفيين » «37». وقال أبو البقاء العكبري: « وقال الكوفيون، وبعض البصريين: لا يجوز » «38».

نفي الخبر:

ينفي الخبر بعدد من الأدوات مثل: لا وما وليس. إلا أن التركيز في هذه الدراسة يكون على (ليس). قال ابن عاشور: « وَأَصْلُ الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ أَنَّ يَدُلَّ عَلَى انْتِفَاءِ صُدُورِ الْمُسْنَدِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، لَا أَنَّ يَدُلَّ عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِ الْمُسْنَدِ أَصْلًا » «39». وقال إحسان عباس: « فإن كان الفعل الناسخ هو: «ليس» وهي معدودة من أدوات النفي » فالحكم لا يتغير «من ناحية أن المنفى بها هو الخبر، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله: «إلا»، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منفى لم يجز اقترانه بإلا». ومن الأمثلة: ليس الخطيب عاجزاً؛ فقد انصب النفي على «العجز» وزالت نسبته الراجعة إلى الخطيب. فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر، ومنع أثره في معناه -أتينا قبله بكلمة: «إلا» فقلنا: ليس الخطيب إلا عاجزاً، لأنها تنقض النفي، وتوقف أثره؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز، وهو حكم يناقض السابق » «40». والذي ذهب إليه كل من ابن عاشور وإحسان عباس متفق في المعنى مختلف في الألفاظ.

المبحث الثاني: ترجمة النابغة الشيباني:

قال الآمدي: «اسمه عبد الله بن المخارق بن سليمان بن خضير بن مالك بن قيس بن سنان بن حصار بن حارثة بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة. شاعر محسن» «41». وقد اختلف ابن ماكولا مع الآمدي في اسم الجد الثاني والسادس والعاشر كما زاد (ابن عمرو) بعد الجد السابع، حيث قال: «نابغة بني شيبان وهو عبد الله بن المخارق بن سليمان بن حصيرة بن مالك بن قيس بن شيبان بن حمار بن حارثة بن عمرو بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة، شاعر محسن» «42». وأما الزركلي فقد اتفق مع الآمدي في الجد الأول والثاني وأسقط الجد (مالك) في قوله هو: « عبد الله بن المخارق بن سليم بن حضيرة بن قيس، من بني شيبان: شاعر بدوي، من شعراء العصر الأموي. كان يفد إلى الشام فيمدح الخلفاء، من بني أمية، ويجزلون عطاءه. مدح عبد الملك بن مروان ومن بعده من ولده. وله في الوليد مدائح كثيرة. ومات في أيام الوليد بن يزيد » «43». وقد اختلف ابن أبي حاتم مع الآمدي وابن ماكولا والزركلي في اسم أبيه في قوله: «عبد الله بن مخارق بن سليم السلمي كوفي روى عن أبيه مخارق بن سليم.» «44». والراجح أن اسمه عبد الله بن المخارق لقول الآمدي وابن ماكولا السابقين وكذلك لقول الأصبهاني «45». وقول ابن حبان «46»، ولإثبات ابن عساكر في قوله: «عبد الله بن المخارق بن

سليمان ويقال ابن سليم ابن حصيرة بن مالك بن قيس بن شيبان بن حماد بن حارثة بن عمرو بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة ابن عكابة الشيباني المعروف بنابغة بني شيبان بن شعراء الأمويين وفد على عبد الملك وعلى يزيد ابنه وعلى هشام بن عبد الملك وعلى الوليد بن يزيد وكان مداحا وكان نصرانيا قرأت على أبي الفتوح أسامة بن محمد بن زيد عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد عن أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى قال نابغة بني شيبان اسمه عبد الله بن المخارق وقيل اسمه جميل بن سعد بن معقل والأول أثبت وهو إسلامي كثير الشعر» «47». وقول الصفدي: «48» وقول البحتري «49» وقول علي بن أبي الفرج «50». وكذلك قول البغدادي الشيباني الذي قال: «حَدَّثَنِي أَبِي، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ يُقَالُ لَهُ مَنْ رَبُّكَ مَا دَيْنُكَ مَنْ نَبِيُّكَ فَيَنْتَبُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّهُ وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُوسَّعُ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَيُرْوَحُ عَنْهُ» «51».

النوابغ:

ذكره الآمدي مع من لُقّب بالنابغة في قوله: «من يقال له النابغة منهم النابغة الذبياني وهو زياد بن معاوية. ومنهم النابغة الجعدي وهو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة. ومنهم النابغة نابغة بني الديان الحارثي واسمه يزيد بن أبان بن عمرو بن حزن. ومنهم النابغة الشيباني واسمه عبد الله بن المخارق بن سليمان بن خضير بن مالك. ومنهم النابغة الغنوي وهو النابغة بن لأي بن مطيع بن كعب. ومنهم النابغة العدواني قال أبو اليقظان هو من بني وابش بن زيد بن عدوان بن عمرو بن قيس بن عيلان. ومنهم النابغة الذبياني أيضاً وهو نابغة بني قتال بن يربوع بن لقيط بن مرة. ومنهم النابغة التغلبي واسمه الحارث بن عدوان.» «52».

الذين استشهدوا بشعره:

رغم إغفال ذكره من قبل النحويين إلا أن هناك من استشهد بشعره مثل ابن بطال «53»، والعتوبي الصحاري «54»، وكذلك البحتري «55» الذي أورد ذكره إحدى عشرة مرة وكذلك علي بن أبي الفرج «56» الذي ذكره ثلاث مرات.

روايته الحديث:

ذكرت بعض المصادر أنه روى الحديث عن أبيه ؛ قال الدارمي: «وَمِنْ ذَلِكَ: مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْبَصْرِيُّ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَتَبَارَكَ اللَّهُ، حَطَّ عَلَيْهِنَّ مَلَكٌ فَضْمَهُنَّ تَحْتَ جَنَاحِهِ فَصَعَدَ بِهِنَّ، لَا يَمُرُّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا اسْتَغْفَرُوا لِقَائِلِهِنَّ» «57». وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حَدَّثَنِي أَبِي، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ يُقَالُ لَهُ مَنْ رَبُّكَ مَا دَيْنُكَ مَنْ نَبِيُّكَ فَيَنْتَبُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّهُ وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ فَيُوسَّعُ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَيُرَوِّحُ عَنْهُ «58». وقال الفرياني: «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِيهِ مُخَارِقِ بْنِ سُلَيْمٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَنْزَلَ مَلَكًا، فَيَقَالُ: اكْتُبْ، فَيَقُولُ: مَا اكْتُبَ يَا رَبُّ؟، فَيَقَالُ: اكْتُبْ، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ذَكَرٌ أَمْ أَنْثَى، وَمَا أَجَلُهُ، وَمَا رِزْقُهُ، وَيُوحِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَشَاءُ، فَيَكْتُبُ الْمَلَكُ.»59 وقال ابن حبان — عن أبيه — «روى عنه ابنه عبد الله بن المخارق من حديث المسعودي»60. وممن روى عنه حميد بن أبي غنية؛ قال الأصبهاني: «حُمَيْدُ بْنُ أَبِي غَنِيَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ هُوَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ حُمَيْدٍ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصْبَهَانِيٌّ، لَمَّا فَتَحَهَا أَبُو مُوسَى انْتَسَبُوا إِلَيْهِ، يَرْوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخَارِقِ «61»».

الديوان:

ديوان النابغة الشيباني شرحه وقدم له قدرى مايو، صدر عن دار الكتاب الهريبي بيروت سنة 1424هـ — 2004م، وهو يقع في أربع وثمانين ومائة صفحة، محتويا على قوافي الهمزة، والباء، والحاء، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم.

ثانيا: المحور التطبيقي:

خبر (ليس) يأتي مفردا أو جملة أو شبه جملة. وفي ترتيب أنواع الخبر يلتزم بما يقدمه النحويون حيث يقدم الخبر المفرد؛ لكونه الأصل، ثم الخبر الجملة، ثم الخبر شبه الجملة والذي يُعنى به (الجار والمجرور والظرف) وهو ما أثبتته ابن السراج فيما ذكره المرادي: «خلاف لابن السراج في إثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور»62.

المبحث الأول: الخبر المفرد:

جاء الخبر المفرد في ديوان نابغة بني شيبان — نكرة تارة، ومعرفة تارة أخرى، كما جاء متأخرا على أصله تارة ومتوسطا بين (ليس) واسمها مخالفا الأصل تارة أخرى. فمما جاء الخبر فيه نكرة متأخرا قوله: «وكلُّ امرئٍ إن صحَّ أو طال عمره إلى ميتة سوف يصيرُ يُؤمِّلُ في الأيام ما ليس مُدركا»63

في صدر البيت الثاني موضع الشاهد لخبر (ليس) وهو قوله: (مُدركا)، الذي هو من أسماء الفاعلين - ومن حيث الترتيب جاء على الصورة الأصلية؛ فاسم ليس ضميرا مستترا يعود على الإنسان في قوله (كل امرئ) في البيت السابق، وخبرها: (مُدركا) وفيه ضمير يعود على اسم (ليس) ومفعوله محذوف تقديره: (مُدركه) وهو يعود على (ما) الموصولة التي هي مفعول (يؤمِّل)، وحذِفَ العائد لطول الصلة، فالمراد نفي تحصيل البعيد عن الإنسان؛ لأن الموت مصير كل حيٍّ. و(ما ليس مدركا) مراد به تصحيح وهم من يرى إمكان تحصيل البعيد بطول الأمل. ودلالة الخبر هنا الاختصاص؛ يؤيد ذلك قول عباس فضل: «فإذا كان المسند إليه مسبوقا بنفي، وكان الخبر فعلا، أو ما في معناه أفاد التخصيص»64. ومن هذا الباب قوله: «ألستُ أبينَ منهم غير أنهم هم اللئام إذا ما استشرَفوا عُرُفوا»65

في هذا البيت جاء الضمير (التاء): اسم (ليس) و: (أَبَيِّنَ) خبر (ليس)، وهو اسم تفضيل ودخول الهمزة على (ليس) يفيد الاستفهام التقريري، والمعنى: أنا أَبَيِّنُ منهم وأشهر وأعرف. وجملة: (أنا أَبَيِّنَ) جملة خبرية تحتل الصدق والكذب ليست تحتل إقراراً؛ فلذلك حوّل الشاعر الأسلوب الخبري إلى الإنشائي بواسطة الاستفهام التقريري حملاً لهم على الاعتراف والإقرار؛ لأن الاستفهام التقريري: «أبلغ في إثبات المطلوب»⁶⁶. وبذلك لا يدع لهؤلاء القوم مجالا إلا الإقرار بذلك عندما يجيبون: بلى، أنت كذلك. وهذا أسلوب المعتد بنفسه الواثق منها؛ لذلك يفتخر بمكانته كما كان يفتخر بقومه، يؤدي ذلك قول الوليد بن يزيد عندما أعجب بقصيدة لشاعر في قومه، فسأل عن شاعرها، فأحضر إليه النابغة الشيباني، فقال له يزيد فيما ذكره لويس شيخو: «لو سعد جدك لكانت مديحاً فينا لا في بني شيبان ولسنا نخليك على ذلك من حظ. ووصله وانصرف»⁶⁷. ومن مواضع مجيء الخبر وهو معرفة قوله:

«وليس أخي من ودّي بلسانه * ولكن أخي من ودّي وهو غائب»⁶⁸

جاء الخبر في هذا البيت على الصورة الأصلية — من حيث الترتيب — وهو معرفة، ومعلوم أنه إذا عرّف كل من المبتدأ والخبر فالمقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر؛ فعليه يكون (أخ) المضاف إلى (يأ) المتكلم اسم ليس، ومجموع اسم الموصول (مَنْ) وصلته الخبر. ولزم الاعتداد بالرتبة لعدم وجود قرينة تبين المبتدأ من الخبر لأنه إذا عكس وقال: (ليس من ودّي بلسانه أخي) يكون المقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر. وتبعاً لذلك فما قدّم هو الاسم وما أُخّر هو الخبر، قال ابن هشام: «يجب في أربع مسائل: إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: «زيد أخوك» و«أفضل منك أفضل مني»⁶⁹. والمعنى: ليس المراد نفي أخوة النسب؛ لأنها باقية بوّد ودونه، ولكن المراد نفي كون الأخوة الصادقة الحقّة أن تكون باللسان وحده يؤدي هذا ما ذكره ابن قتيبة: «وقال الأحنف بن قيس: خير الإخوان من إن استغنت عنه لم يزدك في المودة، وإن احتجت إليه لم ينقصك منها، وإن عثرت عضدك، وإن احتجت إلى مؤونته رفدك. وقال الشاعر: [من الرجز]

إن أخاك الصدق من لن يدعك ومن يضرّ نفسه لينفعك
ومن إذا ريب زمان صدعك شئت شمل نفسه ليجمعك»⁷⁰

، ويضاف إلى ذلك أن هذا البيت يحقق مقولة ابن الطراوة في تعريف أركان الجملة الاسمية والتي ذكرها أبو حيان: «وزعم ابن الطراوة أن الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر، وتعلق بقول عبد الملك بن مروان لخالده: «وقد جعلت عقوبتك عزلتك». قال: «فالعزلة هي الحاصلة». قال: «ومن ذلك قول الشاعر:

فكان مضلي من هديت برشده فله غاو عاد بالرشد آمرا

أثبت الهداية لنفسه، ولو قال: فكان هادي من أضللت به لأثبت الإضلال». قال: «وقد غلط في هذا جلة من الشعراء...»⁷¹ وتبعاً لذلك يكون الشيباني قد نفي الأخوة وأثبت المودة باللسان عند المشاهدة كما سبق بيانه؛ لأن المودة باللسان تقع كثيراً وهو أمر مذموم ذمه كثير

من الشعراء مثل سويد الشكري إذ قال:

وَيُحَيِّنِي إِذَا لَاقَيْتُهُ. وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعَ «72»

ومنه ما أورده الهميري:

«يلقاك يحلف أنه بك واثق. وإذا توارى عنك فهو العقرب

يعطيك من طرف اللسان حلاوة. ويروغ منك كما يروغ الثعلب» «73»

ودلالة تعريف الخبر في هذا البيت المبالغة في القصر؛ إذ يعني هنا قصر الودّ بلسانه على انتفاء كونه من الأخوة؛ قال أبو زهرة: «وقد يفيد تعريف المسند قصر المسند على المسند إليه لقصد المبالغة، وتقول: زيد الجواد، وعمرو الشجاع فتفيد قصر جنس الجود على زيد، وقصر جنس الشجاعة على عمرو، ولكنك لا تقصد القصر الحقيقي، وأن الجود لا يتصف به أحد إلا زيد على وجه الحقيقة التحقيقية، وأن الشجاعة لا يتصف بها أحد إلا عمرو، وإنما تقصد المبالغة في وصف زيد بالجود، وعمرو بالشجاعة، فتخيل بهذا قصر هذه الصفات على المذكورين قصدا للمبالغة، وأنت لم تعتد بهذه الصفات في غيرهم» «74».

ومما جاء فيه الخبر معرفة ذلك قوله:

فإن الجهول لا يرد كلامه وليس سبيلُ الجاهلين سبيلي «75»

وهذا مثل القول السابق إذ فيه تعريف أركان الجملة الاسمية فالمقدّم اسم (ليس) والمؤخر وجوبا خبرها؛ فـ (سبيل) المعرّف بالإضافة إلى (الجاهلين) اسم (ليس)، و(سبيلي) المعرّف بإضافته إلى الضمير (الياء) خبرها. ودلالته المبالغة في القصر. ويضاف إلى ذلك أن هذا البيت مثل سابقه في تحقيق مقولة ابن الطراوة في كون الاسم منفي والخبر مثبت. فتبعاً لذلك (سبيل الجاهلين) اسم (ليس) وهو منفي لا يراد إثباته، وقوله (سبيلي) خبر (ليس) وهو المثبت وبهذا يكون قد مدح نفسه بأن أثبت له سبيلا غير سبيل الجاهلين، ولو عكس وقال: وليس سبيلي سبيل الجاهلين يكون قد ذم نفسه. وبتحقيق هذين البيتين مقولة ابن الطراوة يعدّ هذا نتيجة وثمرة من ثمرات هذه الدراسة؛ إذ يمكن الاستشهاد بهذين البيتين على هذه القاعدة مما يشير إلى أن شعر نابغة بني شيبان بإمكانه مدّ النحو بالشواهد النحوية في الأبواب النحوية التي تفتقر إلى هذه الشواهد.

المبحث الثاني: الخبر الجملة:

يأتي خبرُ المبتدأ — وكذلك خبرُ نواسخه — جملة اسمية أو فعلية، ولابد لهما من رابط يربطهما بالمبتدأ. وقد بلغت المواضع التي جاء الخبر فيها جملة فعلية واسم (ليس) مذكورا — في الديوان — ثمانية مواضع منها قوله:

ولستُ أرى السعادة جمعَ مالٍ ولكنّ التقيّ هو السعيدُ «76»

فالضمير التاء اسم (ليس) والجملة الفعلية: (أرى السعادة جمع مال) في محل نصب خبرها، وهذا يحتمل أن يكون ردا ونفيا لقول من يرى أن السعادة في جمع المال كما يحتمل كونه تصحيحا لواهم يرى السعادة في المال. ودلالة الخبر هنا — وما كان مشابها له من المواضع في الديوان — الاختصاص لكونه نفى هذا الأمر عن نفسه وأثبت له غيره فإنه لا يرى السعادة في جمع

المال كما يراها غيره؛ قال حسن عباس: «إذا كان المسند إليه منفيًا، وكان المسند فعلاً؛ فإن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص قطعاً» «77»؛ ويؤيد هذا قول الجاحظ: «ومن الناس من يقول: إن العيش كلّه في كثرة المال...» «78». ويشار إلى أنه في المواضع المتشابهة يُكتفي بنموذج واحد دفعاً للتكرار والتطويل. لذلك ما قيل هنا يقال عن الأبيات المتشابهة له وهي:

ولستُ أبينُ إلا رسمَ تؤيوأورقَ	كالحمامة بين رُمكِ «79»
تنازعني من المكتوم سرا	وتعلم نفسها أن لستُ أحكي «80»
«وليس ذوو الأضغان في كل كربة	يطيعون إبرامي الأمور ولا نقضي «81»
والنؤي فيها ومشجوجٌ يجاوره	وليس أن شجَّ بالأفهار يرمّل «82»
كم من مؤمل شيءٍ ليس يدركه	والمرء يزري به في دهره الأمل «83»

وأما قوله:

ليس حيّ يبقى وإن بلغ الكبّر رة إلا مصيرُهُ لزوال «84»
 فله خصوصية؛ فلذلك يفرد بشيء من التوضيح؛ لأن اسم (ليس) في الأبيات السابقة كان معرفة وهنا نكرة وهو قوله: (حيّ)، والخبر هو (يبقى)؛ لأن (ليس) يجوز في اسمها كونه نكرة؛ وهو مما تختص به؛ قال أبو حيان: «ويكثر مجيء اسم (ليس)، و(كان) بعد نفي، ولو نكرة محضة نحو قوله:

كم قد رأيت وليس شيء باقيًا ...
 وإذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى ...
 وقوله: فلو كان حي ناجيًا لوجدته...» «85»
 وقوله

وقال ناظر الجيش: «قال المصنف: قد تقدم في باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفي. واسم ليس لإفادتها النفي كالمبتدأ الواقع بعد نفي فلذلك اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر:

كم قد رأيت وليس شيء باقيًا. من زائر طيف الهوى ومزور» «86».

ويلاحظ أن دلالة خبر (ليس) في هذا البيت إفادة القصر من ناحيتين من ناحية المعنى؛ لأن كل الكائنات إلى زوال؛ قال تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَان} [الرحمن: 26] ولوقوع المسند إليه بعد النفي كما قال حسن عباس: «إذا كان المسند إليه منفيًا، وكان المسند فعلاً؛ فإن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص قطعاً» «87»

ومما يلاحظ أن هذا البيت خلا ذكره مع شواهد اسم (ليس) النكرة شواهد النحويين في هذه المسألة، وكان حقه أن يذكر معها ولعل هذا من فوائد دراسة تراث العربية.

والحالة الثانية في هذا القسم هي أن يلي (ليس) فعل مضارع بعده اسم مرفوع. وهنا يبرز سؤال: هل (ليس) فعل أم حرف؟ وهل هي عاملة أم لا؟ وإذا كانت عاملة فهل هذا الاسم الواقع بعد المضارع — بعدها — هو اسمها أم هو فاعل ذلك الفعل؟

فأما السؤال الأول فالقول فيه: إن (ليس) فعلٌ وليست حرفاً؛ ولم أجد من ذهب إلى أنها حرف في مثل هذا الموضع، بل جُعِلت فعلاً. وأما السؤال الثاني فقد اختلف فيه؛ فهناك فريق يرى أن

الاسم بعد الفعل المضارع هو اسم (ليس) وقد تأخر وتقدم الخبر فتوسط فمن هؤلاء السمين الحلبي في قوله: «ولكن قدّم الخبر وهو جملة فعلية على اسمها، وقد تقدّم ذلك والخلاف فيه: وهو أن ابن مالك يجيزه» «88».

وكذلك السمين الحلبي نفسه في قوله: «والفرق: أنه في غير باب «كان» يُلبَسُ بالفعل والفاعل، وفي باب «كان» يُؤمّن ذلك.» «89»

وعن قوله تعالى: «وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً» (سورة الجن: آية 4)، قال ابن عادل الحلبي: «و «سَفِيهًا» يجوز أن يكون اسم «كَانَ» و «يَقُولُ» الخبر، ولو كان مثل هذه الجملة غير واقعة خبراً لـ «كَانَ» لامتنع تقديم الخبر حينئذ، نحو «سَفِيهًا يَقُولُ»، لو قلت: «يَقُولُ سَفِيهًا» على التقديم والتأخير، لم يجز فيه والفرق أنه في غير باب «كَانَ» يلبس بالفعل والفاعل، وفي باب «كَانَ» يؤمن ذلك. ويجوز أن يكون «سَفِيهًا» فاعل «يَقُولُ» والجملة خبر «كَانَ» واسمها ضمير الأمر مستتر فيها» «90». وقال الشوكاني: «و «سَفِيهًا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ كَانٍ، وَ «يَقُولُ» الْخَبَرُ،» «91».

وأما الفريق الآخر فيرى أن هذا الاسم فاعل هذا الفعل وأن اسم (ليس) محذوف وهو الشأن أو الأمر المحذوف. ومن هؤلاء: مكي بن أبي طالب الذي استبعد توجيه الفريق الأول ومنعه وذلك في قوله: «قوله {ودمرنا ما كان يصنع فرعون} وأجاز بعض البصريين أن يكون فرعون اسم كان يراد به التّقديم ويصنع الخبر وهو بعيد وكذلك قال في قوله وإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ أَنْ سَفِيهًا اسْمُ كَانٍ وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ لَا يُجِيزُهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الثَّانِي أَوْلَى بِرَفْعِ الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَيَلْزَمُ مِنْ أَجَازِ هَذَا أَنْ يُجِيزَ يَقُومُ زَيْدٌ عَلَى الْإِنْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَلَمْ يَجِزْهُ أَحَدٌ» «92»

وقد ذكر السمين الحلبي «93» أن ابن عصفور يمنعه. وكذلك المنتجب الهمداني الذي قال: «كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا» سورة الجن، آية 4: اسم كان مضمّر فيها، وهو ضمير الشأن والأمر الذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول، والجملة التي بعد {كَانَ} تفسر ذلك المضمّر، لأنه مضمّر لم يتقدمه ظاهر يعود عليه، وإنما يضمّر على شريطة التفسير. و {يَقُولُ سَفِيهًا} في موضع خبر {كَانَ}...وقيل: {سَفِيهًا} اسم كان، و {يَقُولُ} الخبر، وفيه بعد، لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده، لأنه أقوى» «94». وكذلك الألويسي في قوله: «وفي كاد ضمير الشأن وقُلُوبُ فاعل يَزِيغُ والجملة في موضع الخبر لكاد ولا تحتاج إلى رابط لكونها خبراً عن ضمير الشأن وهو المنقول عن سيويه وإضمار الشأن على ما نقل عن الرضى ليس بمشهور في أفعال المقاربة إلا في كاد وفي الناقصة إلا في كان وليس» «95».

والراجح بين الوجهين هو قول الفريق الثاني، أي: أن اسم (ليس) محذوف وهو ضمير الشأن وأن المضارع ومرفوعه جملة في محل نصب خبر (ليس) يؤيد ذلك، قول كل من سيويه: «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خَلَقَ الله مثله. فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكّر الفعل ولم تُعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنه» «96»، وقول السيرافي: «وفي (ليس) ضمير الأمر والشأن،...» «97».

وقول أبو البركات الأنباري: «قلنا: إنما جوزنا هنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره» «98»، وقول العكبري الذي ضعف كون الاسم المؤخر اسماً للناسخ في قوله: «أَنَّ اسْمَ كَانٍ «فِرْعَوْنُ» وَفِي يَصْنَعُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَصْنَعُ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي فِرْعَوْنٍ فَلَا يَقْدَرُ تَأْخِيرُهُ، كَمَا لَا يَقْدَرُ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ» «99»، وقول القرطبي: «وَفِي كَانٍ اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ»

«100». وقول أبي حيان كذلك: «ومن ذلك قوله: يهدي كتاب خضرًا، ليس يعصمها إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بالجام

ففي ليس ضمير الأمر، وابتدار: فاعل بيعصمها «101»، وقول ابن الوردي: «وحمله عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشأن، والجملة بعده خبر» «102». وقول العكبري فيما ذكره السمين الحلبي: «واستضعف أبو البقاء هذا الوجه فقال: «لأن» يصنع «يصلح أن يعمل في فرعون فلا يُقدَّر تأخير، كما لا يُقدَّر تأخير الفعل في قولك قام زيد». قلت: يعني أن قولك «قام زيد» يجب أن يكون من باب الفعل والفاعل، ولا يجوز أن يدعى فيه أن «قام» فعلٌ وفاعلٌ، والجملة خبرٌ مقدمٌ، و«زيد» مبتدأ مؤخر، لأجل اللبس بباب الفاعل، فكذا هنا لأن «يصنع» يصح أن يتسلط على فرعون فيرفعه فاعلاً، فلا يدعى فيه التقديم». «103». ولقول ابن هشام: «واسم ليس ضمير شان» «104».

وقول ابن هشام كذلك: «وَالْفِعْلُ لَا يَلِي الْفِعْلُ وَأَمَّا نَحْوُ زَيْدٍ كَانَ يَفْعَلُ فَفِي كَانَ ضَمِيرُ فَاعِلٍ فِي التَّقْدِيرِ وَأَمَّا لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ فَفِي لَيْسَ أَيْضًا ضَمِيرُ لَكِنَّهُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثُ» «105». وقول ابن عادل الحنبلي: «وأنه ليس من باب التنازع» «106». وقول ناظر الجيش: «ولا يظهر أن للكوفيين دليلاً في البيت الأول بل يتحتم أن يكون اسم ليس ضمير الشأن لأن المساكن يتعين أن يكون فاعل يلقي. ولو لم يكن اسم ليس ضمير الشأن لوجب أن يكون المساكن اسمها ولو كان المساكن اسمها وجب أن يقال يلقيون لأنه الخبر حينئذ وإذا كان كذلك فقد سقط استدلال الكوفيين رأساً» «107».

وكذلك قول ناظر الجيش: «لا يجوز عند أهل الكوفة أن يقوم زيد على أن يكون يقوم خبراً مقدماً لأنه لا يتصور أن يكون خلفاً لأن الفصل لا يخلف الموصوف فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في كان ضمير الشأن ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء وزيد مرفوع بيقوم» «108».

وقول الشاطبي: «وقوله «وليس أدنى من ثلاث يرى» أدنى يحتمل أن يكون مرفوعاً اسم ليس وخبرها «يرى» ويحتمل أن يكون اسم ليس ضمير الشأن» «109».

وقول العيني: «واسم ليس ضمير الشأن، قوله: «يكون»: خبره وهي تامة بمعنى يوجد... والتقدير: ليس الشأن يوجد مثله في الدهر، قوله: إما دام يذبل «يعني مدة دوام يذبل، ويذبل مرفوع لأنه فاعل دام» «110»، وقول ابن عمر البغدادي: وأنشد بعده، وهو الإنشاد الثامن والثمانون بعد الأربعمائة: هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها *** وليس منها شفاء النفس مبذول على أن اسم «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها» «111».

وحكم ضمير الشأن في هذه المسألة: وجوب الاستتار؛ قال ناظر الجيش: «ضمير الشأن لا بد أن يكون معمولاً للابتداء، أو أحد نواسخه، وهي كان وإن وظن أو إحدى أخواتهن، والجملة بعده متممة لمقتضى العامل، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره؛ فلذلك يستتر مرفوعاً بكان أو كاد أو

إحدى أخواتهما» «112»، ويعد قول ناظر الجيش شاملاً لكان وأخواتها ومرجاً لرأي الفريق الثاني الذي لا يفرق بين كان وأخواتها كما يفرق الفريق الأول مما يقوي ويشير إلى أن النواسخ الفعلية تشترك جميعاً في هذا الأمر. ولما كان في هذه المسألة هذا الخلاف ولأهميته فقد حُشدت هذه الآراء حتى تكون نتيجة الترجيح بينة، ولا يخفي أن هذه المسألة هي التي دعت إلى قيام هذه الدراسة؛ فكان حرياً بها أن تأخذ حقها في التوضيح والتبيين.

دلالة ضمير الشأن: دلالة التفخيم والتعظيم؛ قال الصبان: فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما «113»، وقوله كذلك: «قوله: «تفخيماً للأمر» أي: مدح ذلك الفرد؛ لأن التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه» «114»، وقال السامرائي «من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميراً تفسره الجملة، بعده يسمى ضمير الشأن، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول، وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم» «115»، وإذا تتبعنا أبيات الشيباني في ديوانه ودلالاتها فإن الأبيات التي جاءت على هذه الصورة قد بلغت اثني عشر بيتاً ويلاحظ أن جملة الخبر المفسرة للشأن كانت تدل على التعظيم والتفخيم فيها جميعاً، مثل قوله:

«وليس يقيم ذو شجن مقيمٍ * ولا يمضي إذا ابتُغي المضاء

طول الدهر إلا في كتابٍ * لمقدارٍ يوافقه القضاء » «116»

فاسم (ليس) هو الشأن أو الأمر (المحذوف وجوباً) وخبرها جملة: (يقيم ذو شجن)، فالحياة والموت آجالهما مقدرة؛ ولا شك أن أمرهما أمر عظيم؛ إذ كل إنسان يرغب في طول الحياة ولكن الموت يباغته، وفيه ملمح إيماني كبير وتسليم بقضاء الله وقدره وهذا يناسبه أسلوب التفخيم والتعظيم، وقد تكررت صورة هذا التركيب عندما تحدثن الموت على النسق نفسه في الأبيات التالية:

« فقل للمتقي حَدَّثَ المنايا * توقَّ، فليس ينفعك البكاء » «117»

وكذلك قوله:

«وليس ينجيني من الموت مشفق» «118»

وقوله عن سهام المنايا: «وقد سمعتُ بطائراتٍ في الدجى * شُرِّدَ النهار وما لهنَّ جناحٌ

بل ليس يُخفى فاجراً من ربه * كَنَّ يكونُ به ولا بِرَواحٍ» «119»

وكذلك عند حديثه عن مقومات السيادة والزعامة حيث أشار إلى أن النصيب الأوفر

للحلموالحياء منها، فلا يساويه كثرة الأولاد والمال وذلك في قوله: «إذا استحيا الفتى ونشا بحلم * وساد الحي حالفه السناء

وليس يسود ذو ولد ومالٍ * خفيُّ الحلم ليس له حياء» «120»

وللزعامة والسيادة — كما يلاحظ — مقومات بعضها مادي وبعضها معنوي، فمن المادية كثرة

الأولاد والمال، ومن المعنوية الحلم والحياء والعقل ولا بد من توافر هذه الشروط في السيد؛ قال

جواد علي: «وسادة القوم أشرافهم ورؤساؤهم، وذكر أن السيد الذي فاق غيره بالعقل والمال

والدفع والنفع، المعطي ماله في حقوقه المعين بنفسه. وذكر أن السيد: الحليم لا يغلبه غضبه» «121»، ومما يلاحظ أن الشاعر يؤثر المقومات المعنوية على المادية لذلك بدأ بالمهم ثم الأهم؛ لأن المقومات المادية مثل كثرة الأولاد والمال متوفرة في كثير من الناس وبخاصة المال الذي يكون بحوزة بخیل. وأما المعنوية كالعقل والحلم و الحياء فتوجد في قلة من الناس؛ لذلك فهي خصال ممدوحة وقد مدحها الإسلام؛ قال أبو عروة البصري نزيل اليمن: «أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَأْنُهُ، وَلَا كَانَ الْحَيَاءُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا زَانُهُ» قَالَ مَعْمَرٌ: «وَبَلَّغَنِي أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْحَيَّ الْحَلِيمَ الْمُتَعَقِّفَ، وَيَبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ السَّائِلَ الْمُلْحِفَ» «122» وقال الخطابي: «الحياء لم يَزَلْ مُسْتَحْسَنًا فِي شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ وَلَمْ يُنْسَخْ فِي جُمْلَةٍ مَا نُسَخَ مِنْ شَرَائِعِهِمْ» «123»، وقال البيهقي: «أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْأَصَمُّ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أَنَا عَوْنٌ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَابِدِ بْنِ الْمُنْذِرِ وَهُوَ الْأَشْجُ: «إِنَّ فِيكَ خَلَّتَيْنِ يُجِبُّهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» قَالَ: مَا هُمَا؟ قَالَ: «الْحِلْمُ وَالْحَيَاءُ» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ اسْتَفَدْتُهِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَمْ شَيْءٌ جَبَلْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «بَلْ جَبَلْتُ عَلَيْهِ» قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى مَا يُحِبُّ» «124»،

فإذا اجتمع الحلم والحياء والمال والولد فذلك المطلوب، وقد اجتمعت هذه الخصال في قيس بن عاصم، الذي قال عنه ابن سعيد الحميري: «وأما سيد الوبر: فهو قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر التميمي، وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد قيس بعد الفتح فأسلم، وكان شريفاً، وسماه صلى الله عليه وآله وسلم: سيد أهل الوبر...، وكان لقيس من الولد ثلاثة وثلاثون ابناً» «125». ومما يلاحظ في هذه الأبيات نزعة الشاعر السياسية ويبدو ذلك عندما هم عبد الملك بتولية العهد ابنه الوليد وخلع أخيه عبد العزيز فأنشد النابغة عبد الملك قصيدة أشار فيها الشاعر إلى ذلك وبسببها علم ميل عبد الملك استحسان عزل عبد العزيز وتولية الوليد» «126»، مما أثار حفيظة عبد العزيز.

ومما يعامل هذه المعاملة كذلك قوله عن عدم دوام الأخوة في الدنيا:

«وكلُّ أخوة في الله تبقى ** وليس يدوم في الدنيا إخاء» «127»

وقوله مفتخراً: «وليس يعينني إن غبت إلا ** دعي أو دحيق أو حسود» «128»

وقوله في مدح الخليفة: «إن أرادوا التقى فعدلٌ تقى ** أو أردوا عدلاً فليس يجور» «129» ومنها قوله عن قوة إيمانه وتركه التطير: «وليس يحبسني عن رحلة عرضت ** صوتُ الغداف ولا العطاسَةُ الغطسُ» «130»

وكذلك يوجد المعنى نفسه في مدحه يزيد بن عبد الملك: «ليس يغني عنه السنيح ولا البرُّ ** ولا مشفقٌ زمام قبالة» «131»

وقوله عن ضيق العيش «وأما محلُّ من حياته ** جاحرات كلُّ أفعى وحش»

قتل الضبِّ فأودى هزلهُ ** ليس يُبدي ذنباً للمحتش» «132»

وقال في مدح مسلمة بن عبد الملك: «لا ينقض الأمر إلا ريث يرمه ** وليس يثنيه عن أمر التقى كسل» «133»

فكل هذه المواضع كلها من مواضع التفخيم والتعظيم سواء أكانت في التفكير في الحياة والموت أو في المدح أو في الفخر.

الخبر شبه الجملة: والمراد به — كما سبق — أن يكون إما جاراً ومجروراً، وإما ظرفاً، وفي هذا القسم جاء الخبر الجار والمجرور — في ديوان نابغة بني شيبان — أكثر من الخبر الظرف. وقد ورد الخبر شبه الجملة في ديوان الشيباني — من حيث الترتيب — جاء متأخراً عن اسم (ليس) تارة، كما جاء متوسطاً بين (ليس) وبين اسمها، ويشار إلى أنه جُرَّ بأربعة أحرف هي: اللام والباء والكاف ومنْ.

أما مواضع الجر باللام فقد بلغت خمسة عشر موضعاً وفي جميعها كان متوسطاً بين (ليس) واسمها، مثل قوله:

«وليس يسود ذو ولد ومالٍ خفيفُ الحلم ليس له حياء» «134»

ففي عجز البيت يلاحظ تأخر (حياء)، الذي هو اسم (ليس) وتوسط الخبر الذي هو قوله (له)، والمعنى نفي لمن يثبته، أو تصحيح وهم من يتوهمه ومما يلاحظ كذلك أن تأخر اسم (ليس) هنا، ليس واجب التأخير؛ لكونه نكرة ليس لها مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها جاراً ومجروراً؛ بل لأن (ليس) يجوز مجيء اسمها نكرة كما قال ناظر الجيش: «اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة» «135»، فلما قدم الخبر قدمه للاهتمام به والعناية به لأن مدار الحديث عن شأن سيد القوم وأمره، لا عن الحياء، فأفاد ذلك الاختصاص الذي يتأتى من جهتين الأولى وهي قصر صفة على موصوف، أي: الحياء مقصور على انتفاء كونه مستحقاً له. وأما الثانية بسبب اللام الجارة التي تفيد الاختصاص، اعتماداً على قول المرادي: «والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه. وكذلك الاستحقاق، لأن من استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص» «136»، وتبعاً لذلك يكون في هذا البيت تأكيد للاختصاص، وحسب السياق ما قيل عن هذا البيت ومعناه يقال عما جاء على نسقه إذ يكتفى بذكر الأبيات دفعا للتكرار، وهي:

«وقل للنفس: من تبقي المنايا؟»	«فكل الناس ليس له بقاء» «137»
«يُعَمَّرُ ذو الزمانة وهو كَلٌّ»	«على الأذن وليس له غناء» «138»
«يؤثّر في القلوب له كلومٌ»	«كداء الموت ليس له دواء» «139»
«تَبِصْ كأنها عَجْزٌ فوانٍ وقد»	«بثرتُ وليس لها عفاء» «140»
«أداوى لا يبصّ الماء منها»	«وليس لمفرغٍ منها وكاء» «141»
«مواشكةٌ مُقْتَلَةٌ دَمُولٌ»	«وَقَاحِ الخُفِّ ليس لها حذاء» «142»
«قُرَيْشٌ تبتني المعروف قَدَمَا»	«وليس كما بنيت له بناء» «143»
«فإنَّ العقلَ ليس له إذا ما»	«تفاضلتِ الفضائل من كفاء» «144»
«أَتَصِرُّمُ أم توأصلك النَّجودُ»	«وليس لها وإن وصلتكَ جودُ» «145»
«يُعَذَّرُ ذو الدين الطلوبُ بدينه»	«وليس لأمرٍ يظلم الناس عاذرُ» «146»
«يؤمِّلُ في الأيام ما ليس مُدركا»	«وليس له من أن يُنالَ خفيرُ» «147»
«وأَكتُمُ سِرَّ النفسِ حتَّى أُميئُهُ»	«وليس لمن يُحيي السريرَ ضميرُ» «148»
«ولولا الله ليس له شريكُ»	«إلهُ الناسِ ذو مُلكٍ وعرشُ» «149»
«يموت ويحيا تارة من ديبها»	«وليس له أن يفصح القيلَ منطوقُ» «150»

وأما الخبر المجرور بالباء الزائدة فقد جاء على صورتين: فأما الصورة الأولى فقد كان الخبر متأخراً وكان المجرور نكرة في أربعة مواضع كما كانت أخرها والمجرور معرفة في خمسة مواضع — وأما الصورة الثانية فقد جاء متوسطاً بين (ليس) وبين اسمها الذي كان نكرة ثم عطف عليه موضع آخر كان الاسم فيه معرفة.

فمن مواضع الصورة الأولى قوله:

«ولست — وإن سُرُّ الأعادي — بهالك * وليس ينجيني من الموت مشفق» «151»

حيث جاء اسم (ليس) ضميراً متصلاً، وجاء خبرها (هالك) مجروراً بالباء المؤذنة بالنفي كما قال الزجاجي «152» بينما قال ابن يعيش: «اعلم أن الباء قد زيدت في خبر «ليس» لتأكيد النفي» «153»، وكذلك: «إذا قال: «إن زيدا لقائم»، قال النافي: «ما زيد بقائم». فأيّاً بالباء لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفين. ثم دخلت على خبر «ليس» لأنهما يقعان لنفي ما في الحال» «154»، وكذلك قال الوقاد: «وتزاد الباء بكثرة في خبر: ليس» غير الاستثنائية، «و» في خبر «ما» نحو: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر: 36] {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ} [البقرة: 74]، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. قالوا: ليس زيد بقائم، رد لأن زيدا لقائم، فالباء بمنزلة اللام. «155»

وتبعاً لذلك يكون قوله: لست بهالك) رداً على قول أعدائه الذين يتمنون هلاكه وأن ذلك يسرهم: إنك لهالك حيث أكدوا قولهم باللام فرد عليهم رداً موافقاً لقولهم مؤكداً بالباء الزائدة المؤكدة قائلاً: لست بهالك إذا تمنى أعدائي هلاكي، وبهذا الأسلوب يشير إلى أنه ليس من الفئة التي ترهبها أقوال الأعداء بأمانتهم، وفي ذلك تعريض بمن يسوءه هذا، وفي ذلك دلالة الاختصاص. وإذا كان هذا هو شأن البيت الأول من هذه الصورة فإن شأن بقية الأبيات المماثلة له حقها أن تحمل على هذا التفسير حسب سياقها وذلك دفعاً للتكرار، والأبيات هي:

الثاني: «أهشُّ لحمد قومي كليوم ولستُ إلى ملامتهم بهشُّ» «156»

الثالث: ليس من يذكر هذا يا لقومٍ بصبور «157»

الرابع: «ولستُ إذا عرا ظلمي صديقي إذا ما دام من ودِّي ببشِّ» «158»

وأما ما جاء فيه الخبر المتأخر معرفة مجروراً بالباء الزائدة قوله:

«نماك أربعة كانوا لأمتنا فكان ملكك حقاً ليس بالحب» «159»

ففي هذا القول اسم (ليس) ضمير يعود على الملك المتقدم عليها وخبرها: (الحب) {والحب عند العرب: الإثم العظيم} «160» {المجرور بالباء الزائدة كما سبق بيانها في الصورة السابقة، وما قيل عن تلك الصورة يقال عن هذه الصور التالية، إلا أن الفرق بينهما تنكير الخبر في الصورة السابقة وتعريفه هنا؛ إذ تعريف ركني الجملة الاسمية في هذه الصورة يدل على القصر فلما عرّف (الحب) بـ (أل) التي للجنس — في هذا البيت — أفاد القصر فلما وقعت في حيز النفي أفادت تأكيد نفي عموم الإثم والباطل عن ملك الممدوح، وبمعنى آخر أفادت تأكيد نفي القصر والاختصاص: فأصبح الملك مؤصلاً لدعائم متينة مبرراً من كل إثم وباطل على سبيل المبالغة في القصر الإدعائي؛ لأن الأحزاب السياسية المناوئة لحكم الأمويين تراه غير رؤية النابغة الشيباني.

الثاني: «وأشدخ هامات الأعادي بوطأتي ** ولستُ عن الأوتار ما عشت بالمفضي» «162»

الرابع: « ليس بالواهن الضعيف ولا القحَّ ** م ولا مودن ولا تنبال » « 164 »

وأما الصورة الثانية التي جاء فيها الخبر متوسطا بين (ليس) وبين اسمها فقد جاء في البيت الذي اجتمع فيه موضعان بتشابهان في توسط الخبر ويختلفان في الاسم هو قوله:

أما الموضوع الأول منهما (وليس بنافع ذا البخل مال) وهذا رد لمن يثبت ويؤكد نفع المال البخیل، فلما كان كذلك جاء النفی بزيادة الباء في مقابلة اللام الذي كان نكرة ثم عطف عليه الموضوع الآخر: (ولا مزرٍ بصاحبه السخاء): بتكرار (لا) مع حذف الباء الزائدة لدلالة الباء الأولى عليها، وما قيل عن توجيه الموضوع الأول يقال عن الموضوع الثاني، مع إضافة أن تكرار (لا) بفيد الرد على مخطئ في سؤاله، كما سبق ذكره.

كما يلاحظ كذلك دلالة الاختصاص في تقديم الخبر.

والخير المجرور بالكاف جاء في بيتين، أما الموضع الأول فهو قوله

« إذا انسحبت دلاء الماء منه أمدته بسـافكها الدلاء

فليس حفيله كحفيل غيث ولا كميأهه في الأرض ماء» «761»

إذ اجتمع في بيت واحد موضعان: أولهما قوله: « فليس حفيْلُه كحفيْل غيث » الذي جاء على أصل الترتيب، بتقدّم اسم ليس: (حفيْلُه) وهو معرف بالإضافة على الخبر المجرور بكاف التشبيه: (كحفيْل غيث)، والموضع الثاني هو المعطوفوهو قوله: « ولا كميّاه في الأرض ماء» المعطوف على ما قبله، حيث جاء اسم ليس مؤخرًا نكرة وهو: (ماء)، وتقدم الخبر فتوسط بين الناسخ واسمه، إذ التقدير: وليس كميّاه في الأرض ماء، وحذفت (ليس) لدلالة الأولى عليها، ففى

هذا نفى المشابهة لإفادة التعجب والكثرة، وهذا القول كذلك جواب للرد على مخطئ في سؤاله لأنه سأل عن واحد لا بعينه بـ (أم)؛ وهو يريد أحدهما يشبه ماء هذا السحاب؟ وهذا جوابه (لا) أو (نعم) فلما أخطأ شمل النفي الموضعين. وهذا التشبيه له درجة من القوة إذ يأتي في الدرجة الخامسة عند السكاكي «168» من درجات التشبيه الثمان، بينما يقع عند البسيلى في أوسط وجوه التشبيه لقوله: «ووجوه التشبيه ثلاثة أبلغها كقولك «زيد أسد» ثم «زيد كالأسد»، ثم «زيد كمثل الأسد» «169»

مما سبق يلاحظ أن الشيباني معتدل في مبالغة تشبيهه على القولين السابقين؛ وإذا أخذنا أن كل تشبيه مبالغة فيما ذكره الهروي القاري: «قَالَ الطَّبِيُّ: التَّشْبِيهُ إِذَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا يُقَالُ: زَيْدٌ كَالْأَسَدِ إِحْقَاقًا لَهُ بِالْأَسَدِ فِي الْجَرَاءَةِ وَأَنَّهُ تَظْيِيرُهُ فِيهَا» «170» وأما البيت الثاني من مواضع الخبر المجرور بالكاف، فهو قوله: «ليس ماء يُروى به معتفوه واثنٌ لا يغور، كالأوشال» «171»

ويلاحظ أنه جاء الصورة الأصلية حيث وقع اسم ليس بعدها وهو قوله: (ماء) الذي وصفه بثلاث صفات: أولها: (يروى به معتفوه)، وثانيها: (واثن) وثالثها: (لا يغور) ثم جاء الخبر: (كالأوشال)، وتكثير اسم ليس لتخصيصه بهذه الصفات التي وصف بها مما يدل على أنه ماء خاص.

وهناك موضعان جاء الخبر فيهما مجرورا بـ (من) فأما الأول فهو قوله:

« صرفتُ عنها والطيرُ جاريةٌ ولستُ ممَّن يعوّفُهُ السُّنْحُ » «172»

حيث جاء اسم ليس ضميرا متصلا وخبرها جار ومجرور حيث جرت (من) اسم الموصول (من)، وفيه هنا للتبعيض وهذا يدل على إيمانه وتواضعه؛ حيث لم يسند الفعل لنفسه فلم يقل (ولست يعوقني) ولعل في هذا تأثرا بالقرآن كما قال تعالى: {وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ} (85) وَأَغْفِرْ لِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الصَّالِينَ (86) } (سورة) وأما الموضع الثاني فهو قوله: «كلُّ ما اقتضى به الله ربي ليس من قوتي ولا باحتيالي» «173»

حيث جاء اسم ليس ضميرا عائدا على ما تقدمه ثم جاء خبرها من الجار والمجرور (من قوتي) وفيه دلت (من) على السببية وفي ذلك إشارة إلى عزو كل ما له لربه وليس من نفسه وجهده. ولعل هذا يرد على من وسم النابغة الشيباني بأنه نصراني، فهذه الأقوال تدل على إسلامه وتفويض الأمر إلى ربه سواء كان في هذا الموضع أم في غيره من المواضع.

كذلك جاء الخبر — في ستة مواضع — مجرورا بـ (في) متوسطا بين (ليس) وبين اسمها الذي كان نكرة فيهنّ جميعا فمن تلك المواضع خمسة مواضع تشابهت في العطف على اسم ليس زيدت فيها (لا) بعد (الواو)، منها قوله عن المحبوبة:

« عيناؤ حوراء في أشفارها هذب وليس في أنفها طول ولا ذلف » «174»

فاسم (ليس) متأخر عن الخبر وهو قوله (طول) وخبرها: (أنفها) المجرور بـ (في) التي تفيد الظرفية حيث نفى كون أنف هذه المحبوبة معيبة بطول أو صغر مما يدل على ملاحظة أنفها

وهو بذلك لعله يشير إلى معيار الجمال في الأنف؛ لأن العرب تجعل الجمال في الأنف كما قال النيسابوري: «ولهذا قيل: الجمال في الأنف وله التقدم ولذلك جعلوه مكان العز والحمية واشتقوا منه الأنفة» (175)، وهذا القول جواب لسائل مخطئ في سؤاله — كما سبق بيانه — وكان حق السؤال الصحيح أن يكون: أأطول في أنفها أو ذلف؟ لأنه يسأل عن واحد غير معين، فيكون المعنى: أحد هذين العيبين في أنفها؟ وهذا جوابه إما (لا) أو (نعم)؛ فلما سأل — وهو لا يعلم كون أحدهما فيها — بد (أم) فقد أخطأ، فلذلك لما شمل الجواب نفي الاثنين: الطول والذلف. وقد تكررت هذه الصيغة التي توسط فيها خبر ليس المجرور بد (في) ثم عطف على اسمها اسم وقع بعد (لا) المسبوقة بالواو في أربعة أبيات، وهي:

الأول: قوله:

وترى الخيل لدى أبياتهم	كلّ جرداء وساجي همش
ليس في الألوان منها هجنة	بلق الغثر ولا عيب برش «671»
والثاني: «يوهي السناسن منها صوب ريقه	فليس في غيمه فتق ولا خلل «771»
والثالث: «قضاؤه مستقيم غير ذي عوج	فليس في حكمه حيف ولا ميل «871»
والرابع: «القائل الفصل والميمون طائر	فليس في قوله هذر ولا خطل «971»

وما قيل عن البيت السابق يصدق على هذه الأبيات كل حسب سياقه. بينما جاءت صورة واحدة ليس فيها العطف وهو قوله:

« وتارة عجزها تُصيّبه وذائلا ليس فيه مُمتنح «081»

ففي هذا البيت توسط الخبر المجرور بفي بين ليس وبين اسمها: (ممتنح)، وهذا يحتمل وجهين: أحدهما نفى وردّ لمن أثبت هذه المنحة لذي الذيل، فكأنه قال: وذو ذيل فيه ممتنح فإذا نفيت، قلت: وذو ذيل ليس فيه ممتنح. والثاني تصحيح وهم من اعتقد ذلك وأثبت، ويشار إلى أن دلالة الخبر هي الاختصاص. الخبر بالطرف: هناك موضع واحد جاء الخبر فيه ظرفا وهو قوله:

« ثم المنايا عنها مزحلّ بل ليس دون سهامهنّ وجاح «181»

فاسم (ليس): (وجاح) وهو نكرة متأخرة وأما الخبر فقد توسط وهو (دون سهامهن) وهو يعامل معاملة الموضع السابق، وتقديم الخبر للاهتمام به ولأن الحديث عن المنايا وسهامها وليس الحديث عن الاستتار منها وذلك يفيد الاختصاص، وهذه حقيقة إيمانية فالموت إذا جاء أجله لا يؤخر.

حذف خبر (ليس):

جاء حذف خبر ليس في موضع واحد في الديوان. ويشار إلى حذف خبر (ليس) والاكتفاء باسمها سمة من سمات (ليس): قال ناظر الجيش: « ولإفادتها النفي أيضا اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر كقول الشاعر:

ألا يا ليل ويحك نبتينا. فأما الجود منك فليس جود

أراد فليس منك جود وليس عندك جود.» «182»

وقال الوقاد: «و» حذف الخبر المعلوم «يلتزمه التميميون والطائيون» هذا نقل ابن مالك «183»

وقال أبو حيان: «وقال ابن مالك أيضًا: ويجوز الاقتصار على اسم ليس دون قرينة» «184»

وقال أبو علي الفارسي عن حذف خبر ليس: «وأما تقدير خبر «ليس»، وحذفه، فشائع، وذلك أن «ليس» تدخل على المبتدأ والخبر، فكما ساغ حذف خبر المبتدأ، كذلك ساغ حذف خبر «ليس» لكونه بمنزلة خبر المبتدأ» «185»

والموضع الذي حذف فيه خبر ليس في ديوان النابغة الشيباني قوله:

« وقلْتُ وقد مرت حتوفُ بأهلها ألا ليس شيءٌ غير ربي غابرٌ » «186»

فـ (شيءٌ) اسم ليس، و(غابرٌ) صفته وقد فصل بالمستثنى (غير ربي) بين الصفة وموصوفها، وخبر ليس محذوف؛ تقديره في الوجود والمعنى: ليس شيء غابر في الوجود غير ربي، و(غابر) من الأضداد لأنها تكون بمعنى الماضي وبمعنى الباقي، والمعنى المراد هنا لا شك هو الثاني، ولقوله تعالى: كل شيء هالك إلا وجهه؛ ثم قول أبي بكر الأنباري: « قال أبو بكر: الغابر في كلام العرب: الباقي، وهو الأشهر عندهم. وقد يقال أيضاً للماضي: غابر » «187».

ومما يلاحظ أنَّ هذا البيت لم يستشهد به أحد من النحويين وكان حقه أن يذكر مع الشواهد المماثلة في الاقتصار على اسم (ليس) وحذف خبرها، لتكثر تلك الشواهد التي قيل إنها شواهد قليلة وللضرورة، كما قال ناظر الجيش: «غير أنهم نصوا على أن ذلك ضرورة وقليل» «188». وهذا يؤكد أن شعر النابغة الشيباني صالح لرفد العربية بالكثير من الشواهد إذا وقَّف على شعره ووقف على أشعار غيره — وهنا تظهر فائدة الوقوف على تراث العربية واستخلاص ما فيه من درر ولآلئ تضاف إلى سلك شواهد العربية لتزيّن جيدها. ومما يلاحظ أنَّ دلالة خبر (ليس) في هذا البيت مع حذفه، يفيد القصر؛ لأن كل الكائنات إلى زوال؛ قال تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ} [الرحمن: 26] وكذلك لوقوع المسند إليه بعد النفي كما قال عباسفضل: «إذا كان المسند إليه منفيًا، وكان المسند فعلاً؛ فإن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص قطعاً» «189» وهناك مسألة أخرى في هذا البيت وهي تقديم المستثنى: (غير الله) على صفة المستثنى منه التي هي: (غابر)، وبمعنا آخر أنه فصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى ويرى النحويون أنَّ تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه فيه مذهبان: قال الزمخشري: «قال صاحب الكتاب: «وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكثر للصفة، وتحمله على البدل. والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف، وذلك قولك: «ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد» و«ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد»، أوتقول: إلا أباك وإلا عمرًا» «190». وقال ابن عيش: «إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان: أحدهما مذهب سيبويه، وهو اختيار أبي العباس المبرد، أنَّ تبدّله ممّا قبله، لأنّ الاعتبار بتقديم المُبدّل منه، وهو الاسم، ولا تكثر للصفة، لأنها فضلة. والثاني أنَّ تنصبه على الاستثناء، وهو اختيار أبي عثمان المازني. وذلك أنَّ

الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد، كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف. فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة. ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ}. ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر هاهنا لوصفك إياه بـ «الذي»، كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي، وكان موصولاً بالفعل، أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف، أو جارٍ ومجرور. مثال ذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد». فقولك: «خيرٌ من زيد»، وصِفْ لـ «أحدٍ»، المستثنى منه، و«الأب» هو المستثنى، وقد تقدّم على الصفة، وأبدلته منه. وإن شئت نصبت، وقلت: «إلا أباك». وتقول: «ما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد». فقولك: «خيرٌ من زيد»، نعتٌ «أحدٍ»، و«عمرو» مخفوضٌ لأنه بدلٌ منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء «191». وقال ناظر الجيش: «إذا توسط المستثنى، بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحدٌ إلا زيد خيرٌ من عمرو، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد؛ فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازنيّ عكس ذلك؛ وهو أن النصب على الاستثناء أولى من الإتيان، ولهذا قال المصنف: خلافاً للمازنيّ في العكس والصحيح ما ذهب إليه سيبويه» «192» وإذا كان ناظر الجيش قد صحّح مذهب سيبويه إلا أن ابن مالك قد ساوى بين المذهبين في قوله: «إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: ألا تكثرث بالصفة، بل يكون البديل مختاراً، كما يكون إذا لم تذكر الصفة. وذلك قولك: «ما فيها رجل إلا أباك صالح» كأنك لم تذكر «صالحاً» وهذا رأي سيبويه. والثاني: ألا يكثرث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً. وهو اختيار المبرد وعندي أن النصب والبديل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً فتكافأ. «193»، وكذلك ساوى ابن هشام بينهما في قوله: «ولا يترجح النصب على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رجل إلا أخوك صالح» خلافاً للمازني» «194». وكذا قول الوقاد: «ولا يترجح النصب على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو: «ما فيها رجل إلا أخوك صالح» خلافاً للمازني» فإنه قال: إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب. فتقول «ما فيها رجل إلا أخاك صالح»، فـ «رجل» مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله، و«صالح» نعت رجل المستثنى منه، و«أخاك» منصوب على الاستثناء، مقدم على صفة المستثنى منه، والأصل: ما فيها رجل صالح إلا أخاك. ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف؛ لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه، والموصوف مرعي الجانب فتدافعاً. والصواب ما نقله الموضح عنه، فقد قال أبو حيان: إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط. وقال ابن مالك في شرح الكافية: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: ألا يكثرث بالصفة، بل يكون البديل كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك كقولك: «ما فيها رجل إلا أبوك صالح» كأنك لم تذكر صالحاً، هذا رأي سيبويه. والثاني: ألا يكثرث بتقديم الموصوف. بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً، وهذا اختيار المبرد. وعندي أن النصب والبديل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل واحد منهما مرجحاً فتكافأ» «195»

وإذا بُسِطت تلك الآراء على قول النابغة الشيباني فإنه يجوز في: (غير ربي) وجهان: الأول وهو النصب على الاستثناء؛ إذ المعنى: ليس شيءٌ غابِرٌ في الوجود غيرَ الله، أي: ليس شيءٌ باقٍ في الوجود إلا الله، لأن (غير) تعرب إعراب المستثنى؛ فلما كان الكلام منفيًا والمستثنى منه متصل فحق المستثنى النصب، لذلك أعربت غيرَ إعراب المستثنى، ومما يؤكد أن المستثنى منه متصل قول الرازي: وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُهُ شَيْئًا لَمَا جَاَزَ اسْتِثْنَاؤُهُ عَنْ قَوْلِهِ: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسَمًّى بِالشَّيْءِ» «196»، وقوله كذلك: «قَوْلُهُ تَعَالَى: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ [الْقَصَصُ: 88] وَالْمُرَادُ بِوَجْهِهِ ذَاتُهُ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى اسْتِثْنَى ذَاتَ نَفْسِهِ مِنْ قَوْلِهِ كُلُّ شَيْءٍ وَالْمُسْتِثْنَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُسْتِثْنَى مِنْهُ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يَسْمَى بِاسْمِ الشَّيْءِ» «197» وقول أبي حيان: «وَالْمُسْتِثْنَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُسْتِثْنَى مِنْهُ قَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ» «198» وقول البيضاوي: «ولذلك صح أن يقال في الله عز وجل شيء لا كالأشياء، وما ذكره من إطلاق الشيء على الله مذهب الجمهور واستدلوا بهذه الآية وقوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [سورة القصص، الآية: 88] حيث استثنى من كل شيء ذاته ولأنه أعم ألفاظ فيشمل الواجب والممكن» «199». وقول الألوسي: «فمذهب الجمهور أنه يطلق عليه سبحانه فقال: شيء لا كالأشياء واستدلوا على ذلك بالسؤال والجواب الواقعيين في هذه الآية وبقوله سبحانه: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ [القصص: 88] حيث إنه استثنى من كل شيء الوجه وهو بمعنى الذات عندهم وبأنه أعم ألفاظ فيشمل الواجب والممكن» «200» وأما الوجه الثاني وهو الإتيان على أن المستثنى منقطع: لعدم جواز إطلاق (شيء) على الذات الإلهية فلا يكون بعض المستثنى بعض المستثنى منه قال الألوسي: «ونقل الإمام أن جهما أنكر صحة الإطلاق محتجا بقوله تعالى: وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى [الأعراف: 180] فقال: لا يطلق عليه سبحانه إلا ما يدل على صفة من صفات الكمال والشيء ليس كذلك» «201» وتبع لهذا يجوز إتيان (غير) (شيء) فتبدل فتكون مرفوعة؛ لأن بدل المرفوع مرفوع، قال ابن عقيل: «وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز الإتيان وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم إلا حمار وما ضربت القوم إلا حماراً وما مررت بالقوم إلا حماراً» «202» «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» ولما كان البدل على نية تكرار العامل، يؤول التقدير إلى: ليس غيرُ الله في الوجود. ومعنى البيت مقتبس من قوله تعالى: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» وكل من عليها فان إلا أن سياق الآيتين يختلف عن سياق بيت النابغة؛ فسياق الآيتين يتحدث عن نهاية الدنيا وعندها تنفنى جميع المخلوقات يؤيد هذا قول أبي عبيدة عن قوله تعالى: «كل شيء هالك إلا وجهه»: «مجازه: إلا هو وما استثنوه من جميع فهو منصوب وهذا المعنى بين التفخيتين، فإذا هلك كل شيء من جنة ونار وملك وسماء وأرض وملك الموت فإذا بقي وحده نفخ في الصور النفخة الآخرة وأعاد كل جنة ونار وملك وما أراد، فتم خلود أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار» «203». وقول الألوسي: «قال القاضي عياض: إن نفخة الفرع... يميت الله تعالى جميع الخلق بها كما جاء في الحديث وعند ذلك ينادي سبحانه: لمن الملك اليوم. وينادي على ذلك قوله تعالى: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ [القصص: 88] «204». وأما سياق قول النابغة فهو

عن الدنيا لما رآه من اختطاف المنيا من حوله فهو يعظ نفسه والناس بقوله هذا ليستعدوا للآخرة، فإذا تبين ذلك، يكون (غير) رفع على الإبدال إتباعاً لشيء مرجوحاً؛ لعدم استقامة المعنى، ففي الحياة الدنيا ما خلقه الله من: الملائكة، والإنس، والجن، والحيوانات، والجمادات يبقى إلى قيام الساعة فإذا قامت الساعة مات الكل وتغير كل شيء، يؤيد هذا قول الأوسي فيما ذكره: «ومنهم من قال: إن المراد بالهلاك الموت والعموم باعتبار الأحياء الموجودين في الدنيا، وأيد بما روي عن ابن عباس أنه قال في تفسير الآية: كل حي ميت إلا وجهه» «205». ومما يلاحظ أن هذه المسألة النحوية: مسألة الفصل بين المستثنى وصفته بالمستثنى قد افتقرت عند النحويين إلى الشاهد الشعري في الكثير من الكتب النحوية وضربوا لها أمثلة نثرية؛ ولعل ذلك لعدم وقوفهم على شاهد شعري لها، ولو وقفوا على ديوان النابغة الشيباني لكان هذا البيت شاهدهم يزينون به مؤلفاتهم؛ ولذلك يعد العثور على هذا الشاهد بسببهذه الدراسة نتيجة من نتائج المهمة وثمرة من ثمراتها التي تحسب لها مع ما توصلت إليه من نتائج.

الإخبار عن (ليس) بالمصدر: يقع المصدر خبراً للمبتدأ وخبراً لكان وأخواتها. ومنالمواضع في ديوان النابغة الشيباني قوله:

« والناس منهم أفين ماله سبْدٌ ومنهمُ جامعٌ للمال محترِفٌ
ليسوا سواءً، جَسور ذو مُزَابنة عند الأمور ولا الهَيابة القُصْفُ » «206»

وهذا الخبر جاء على الصورة القياسية من حيث الترتيب فالضمير (الواو) اسم (ليس) و(سواء) خبرها ويلاحظ أن المبتدأ جمع وخبره (سواء) وهو مصدر بمعنى (مستو)، ودلالة المصدر الواقع خبراً للمبالغة؛ قال الصبان: «ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبهاً على قصد المبالغة؛ لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً لكثرة وقوعه منه، والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف؛ لأن المصدر يكون كذلك أي: مفرداً مذكراً لو صرح بالمضاف نحو: هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا» «207». ودلالة الإخبار بالمصدر ظاهرة في قول الصبان السابق وكذلك في قول ابن مالك: «قد يجعل هذا النوع من المصادر خبراً قصداً للمبالغة، فيرفع» «208».

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الراجع في اسم النابغة الشيباني هو: عبد الله بن المخارق.
- (ليس) في جميع استعمالاتها تكون فعلاً وليست حرفاً.
- تعددت صور خبر (ليس) المختلفة، فكان مفرداً وجملة وشبه جملة.
- يكثر نابغة بني شيبان من الخبر شبه الجملة
- إذا وقع بعد ليس فعل مضارع فإن اسم ليس واجب الاستتار وهو ضمير الشأن ويكون الفعل المضارع بعدها جملة الخبر وهذا الأسلوب يكون في مواضع التفخيم والتعظيم.
- تمكنت الدراسة — من خلال خبر ليس — من العثور على بيتين يحققان قاعدة ابن

- الطراوة — عند تعريف ركني الجملة الاسمية — التي تجعل ما يراد إثباته خبراً، وما يراد نفيه اسماً للفعل الناسخ.
- لم يتقدم في ديوان النابغة الشيباني خبر (ليس) ولا معمول خبر (ليس) على (ليس)،
— يميل النابغة — من خلال خبر (ليس) — إلى الاختصاص والتوكيد كثيراً.
— النابغة الشيباني رغم شهرته لم يستشهد علماء النحو بشعره رغم أنه من شعراء عصر الاستشهاد. وشعره يحفل بالكثير من الشواهد فقد وقفت هذه الدراسة على شواهد كان ينبغي أن تتزين بها المؤلفات النحوية مثل: حذف خبر (ليس) والاقتصار على اسمها، والفصل بين والموصوف، ومجيء اسم ليس نكرة.
— من أهم نتائج هذه الدراسة العثور على شاهد نحوي في شعر النابغة الشيباني يستشهد به على توسط المستثنى بين المستثنى منه وبين صفته؛ إذ خلت المؤلفات النحوية الكثيرة التي وقفت عليها من أي شاهد شعري مكثفة بأمثلة نثرية.
— من خلال خبر (ليس) يمكن وصف درجة تشبيهات الشيباني في ديوانه بأنها متوسطة وهذا يعنى اعتدال الشيباني وعدم ميله للغلو.
— إغفال النحاة الاستشهاد بشعر نابغة بني شيبان حرم المكتبة النحوية من شواهد تعضد وتقوّي كثيراً من المسائل النحوية التي تحتاج إلى ما يسند لها ويكثرها من شواهد.
— النابغة الشيباني مسلم وليس نصرانياً؛ ففي شعره — من خلال خبر (ليس) — ما يؤيد ذلك.

التوصيات:

- دراسة ديوان النابغة الشيباني وتسليط الضوء عليه بالتوسع في أسلوب النفي بخاصة وذلك بصورة أوسع للوقوف على هذا الأسلوب وتوضيحه بصورة أكبر وبقيّة المسائل النحوية عامة.
— العناية بكتب التراث واستخراج ما فيها كنوز ودرر لغوية.

الهوامش:

- (1) كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، باب السين واللام و(وأي) معهما س ل و، س.
- (2) مجمل اللغة لابن فارس: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: 395هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - 1406 هـ - 1986م، باب اللام والالف وما يثلاثها.
- (3) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبي البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت سنة النشر: بدون، فصل الجيم.
- (4) كتاب التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م، باب الجيم.
- (5) انظر الكتاب: لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م، ج 1 ص 145.
- (6) انظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م ج 1، ص 359.
- (7) انظر الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى 1411هـ - 1991م، ج 2، ص 94.
- (8) انظر الكتاب: لسيبويه، ج 2، ص 37.
- (9) انظر المقتضب: لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت، ج 3، ص 33.
- (10) انظر علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م، 245.
- (11) انظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ - أغسطس سنة 1954م، ص 258
- (12) انظر الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية المؤلف: لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ) تحقيق: د. محمد حسن عواد الناشر: دار عمار - عمان - الأردن الطبعة: الأولى، 1405، ص 311.

- (13) انظر أسرار العربية: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) الناشر: دار الأرقام بن أبي الأرقام الطبعة: الأولى 1420هـ-1999م، ص 117.
- (14) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1413 هـ -1992 م، ص 493.
- (15) انظر معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، 1420 هـ -2000 م، ج1، ص:250.
- (16) الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، ص:494.
- (17) انظر الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان عام النشر: 2000 م، ج2: ص 44.
- (18) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ج2، ص 59.
- (19) الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، ص 495.
- (20) نفسه، ص 493.
- (12) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1431 هـ -2010 م، ج2: ص579.
- (22) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، 1418 هـ -1998م، ج3 ص 1157.
- (23) معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: 1399هـ -1979م، مادة خبر ج2 ص 239.
- (24) الأصول في النحو: لابن السراج، ج1 ص 62.
- (25) الحدود في علم النحو: لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ) تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد 112 -السنة 33 -1421هـ/2001م، 469.
- (26) اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) تحقيق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، ج1، ص 37

- (27) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م، ج1، ص122
- (28) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون 1400 هـ -1980م، ج1، ص 273.
- (29) الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، ج1 ص 130.
- (30) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 1406هـ -1986م، ص: 315.
- (31) الأصول في النحو: لابن السراج، ج1، ص 89 — 90.
- (32) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة، ج1، ص 189.
- (33) الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، ج 1، ص 130.
- (34) شرح تسهيل الفوائد: لابن مالك ابن هشام: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (1410هـ -1990م)، ج1 ص 351.
- (35) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى 1428هـ -2008م، ج1، ص 497.
- (36) شرح قطر الندى وبل الصدى: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383، ص132.
- (37) 37-ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1171 — 1172.
- (38) 38- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، ص 315.
- (39) 39-التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: 1984 هـ ج9 ص 294.
- (40) 40-النحو الوافي: لعباس حسن (المتوفى: 1398هـ) الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، ج1، ص 592.
- (41) المؤلف والمؤلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (المتوفى: 370هـ) تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، 1411 هـ -1991م، ص 253.

- (42) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر ابن ماکولا (المتوفى: 475هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، ج2، ص 548.
- (43) الأعلام قاموس لأشهر تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار الملايين، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة، ج4، ص 136.
- (44) الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، ج5، ص 179.
- (45) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990م، ج1، ص 344.
- (46) انظر الثقات: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973)، ج5 ص 444.
- (47) تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: 1415 هـ - 1995 م)، «ابن عساكر ج3 ص 25).
- (48) انظر الوافي بالوفيات: لصالح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث - بيروت عام النشر: 1420هـ - 2000م، ج17 ص 226.
- (49) انظر الحماسة للبحتري: لأبي عبادة الوليد بن عبيد البُحتري (ت 284 هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حُور - أحمد محمد عبيد الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، عام النشر: 1428 هـ - 2007 م، ص 201.
- (50) 50- انظر الحماسة البصرية: لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: 659هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب - بيروت سنة النشر بدون، ج 2، ص: 9 و 43 و 424.
- (51) السنة: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (المتوفى: 290هـ) تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني الناشر: دار ابن القيم - الدمام الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م، ج2، ص 616.
- (52) المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء: للآمدي، ص 252—254.

- (53) انظر شرح صحيح البخاري: لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد -السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ -2003م، ج6، ص270.
- (54) انظر الإبانة في اللغة العربية: لسلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة -د. نصرت عبد الرحمن -د. صلاح جرار -د. محمد حسن عواد -د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة -مسقط-سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ -1999م، ج3، ص280، و523، و4، ص284.
- (55) انظر حماسة البُحْثري، ص: 139 و201 و242 و281 و320 و328 و337 و425 و438 و446 و459.
- (56) الحماسة البصرية المؤلف: لعلي بن أبي الفرج، ج2 ص9 و43 و424.
- (57) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد: لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: 280هـ) الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع تحقيق: رشيد بن حسن الأملعي الطبعة: الطبعة الأولى 1418هـ -1998م، ج2 ص718.
- (58) السنة: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، ج2، ص616.
- (59) كتاب القدر: لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَفَاض الفُزَيَّاني (المتوفى: 301هـ) تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور الناشر: أضواء السلف الطبعة: الأولى 1418 هـ -1997م، ص102.
- (60) الثقات: لابن حبان، 1973، ج5، ص444.
- (61) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان: للأصبهاني، ج1، ص344.
- (62) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمراي، ج1، ص474.
- (63) ديوان نابغة بني شيبان عبد الله بن مخارق بن سليم، شرح وتقديم قري مايو، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1424هـ — 2004م، ص: 73.
- (64) البلاغة فنونه وأفنانها: لعباس فضل حسن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ — 1997م، ص216.
- (65) الديوان ص: 114.
- (66) تفسير المراغي: لأحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: 1371هـ) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الأولى، 1365 هـ -1946 م، ج21، ص23.
- (67) شعراء النصرانية جمعه ووقف على طبعة وتصحيحه: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: 1346هـ) الناشر: مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت عام النشر: 1890 م، ج8، ص144.
- (68) الديوان ص 34.
- (69) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع دون الطبعة، ج1، ص205.

- (70) عيون الأخبار: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت تاريخ النشر: 1418 هـ ج3، ص 7.
- (71) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداي الناشر: دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، الطبعة: الأولى ج4، ص 189-190.
- (72) ديوان سويد بن أبي كاهل الشكري جمع وتحقيق: شاعر العاشور مراجعة: محمد جبار المعيب، الناشر: ساعدت وزارة الإعلام على، نشره الطبعة: الأولى، 1972 م، ص 31.
- (73) حياة الحيوان الكبرى المؤلف: لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: 808هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، 1424 هـ ج1، ص 51.
- (74) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني المؤلف: محمد محمد أبو موسى الناشر: مكتبة وهبة الطبعة: السابعة، ص 303.
- (75) الديوان ص: 161
- (76) الديوان ص: 59.
- (77) البلاغة فنونها وأفنانها: لعباس، فضل حسن، دار الفرقان للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة، 1417هـ - 1997م، ص 215.
- (78) الحيوان المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1424 هـ ج2، ص 302.
- (79) الديوان ص: 135.
- (80) الديوان ص: 133.
- (81) الديوان ص: 105.
- (82) الديوان ص: 140.
- (83) الديوان ص: 142.
- (84) 84 الديوان ص: 152.
- (85) ارتشاف الضرب: لأبي حيان، ج3، ص 1175.
- (86) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1428 هـ ج3، ص 1146.
- (87) البلاغة فنونها وأفنانها: لعباس، فضل حسن، ص 215.
- (88) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبي (المتوفى: 756هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق، ج5، ص 527.

- (89) نفسه، ج10، ص 488.
- (90) الباب في علوم الكتاب: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م، ج8، ص 118.
- (91) فتح القدير: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - 1414هـ، ج5، ص 365.
- (92) مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، 1405، ج1، ص 300.
- (93) انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، ج5، ص 527.
- (94) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ) حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006م، ج 6، ص 239.
- (95) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ) تحقيق: علي عبد الباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1415 هـ ج 6، ص 39.
- (96) الكتاب: لسيبويه، ج1، ص 70.
- (97) شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ) تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974م، ج1، ص 122.
- (98) الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري ج1، ص 78.
- (99) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: عيسى الباي الحلبي وشركاه، ج 5، ص 591.
- (100) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، ج 19، ص 9.
- (101) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، ج8، ص 232.
- (102) شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»: لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (691 - 749 هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008م، ج1، ص 189.

- (103) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمن الحلبي، ج5، ص 439-440.
- (104) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد) الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، ص 226.
- (105) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، 1985، ص 83.
- (106) اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775 هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، ج 17، ص 94.
- (107) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج3، ص 1183.
- (108) نفسه، ج 3، ص 1179.
- (109) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ) تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، ج8، ص 248.
- (110) نفسه، ج2، ص 579.
- (111) شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ - 1093 هـ) تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ج 5، ص 209.
- (112) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج1، ص 561.
- (113) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206 هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م، ج1، ص 119.
- (114) نفسه: ج 3 ص 43.
- (115) معاني النحو: للسامرائي ج1، ص 57.
- (116) الديوان: ص 19.
- (117) الديوان: ص 20.
- (118) الديوان ص: 124.
- (119) الديوان ص: 55.
- (120) الديوان: ص 20.
- (121) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: للدكتور جواد علي (المتوفى: 1408 هـ) الناشر: دار الساقى الطبعة: الرابعة 1422 هـ / 2001 م، ج8، ص 150.

- (122) الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق): لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبي عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: 153هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة: الثانية، 1403 هـ ج11، ص 141.
- (123) غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ) تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي الناشر: دار الفكر، الطبعة: 1402هـ - 1982م، ج1، ص 156.
- (124) شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بومباي - الهند الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بومباي بالهند الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003م، ج10، ص 167
- (125) الحور العين: لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573 هـ) تحقيق: كمال مصطفى الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، عام النشر: 1948 م، ص 116.
- (126) انظر تاريخ دمشق: لابن عساكر، ج33، ص 27-28.
- (127) الديوان: ص 21.
- (128) الديوان: ص 61.
- (129) الديوان: ص 77.
- (130) الديوان: ص 87.
- (131) الديوان: ص 152.
- (132) الديوان: ص 97.
- (133) الديوان: ص 147.
- (134) الديوان: ص 20.
- (135) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج3، ص 1146.
- (136) الجنى الداني في حروف المعاني: للمراي، ص 96.
- (137) الديوان: ص 20.
- (138) الديوان: ص 21.
- (139) الديوان: ص 22.
- (140) الديوان: ص 27.
- (141) الديوان: ص 28.
- (142) الديوان: ص 28.
- (143) الديوان: ص 29.
- (144) الديوان: ص 33.

- (145) الديوان ص: 56.
- (146) الديوان ص: 72.
- (147) الديوان ص: 73.
- (148) الديوان ص: 76.
- (149) الديوان ص 103.
- (150) الديوان ص: 122.
- (151) الديوان ص: 124.
- (152) انظر اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم (المتوفى: 337هـ) تحقيق: مازن المبارك الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م، ص 72.
- (153) شرح المفصل للزمخشري: ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001م، ج 2 ص 118.
- (154) نفسه، ج 2، ص 121.
- (155) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهر، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ - 2000م، ج 1 ص 272.
- (156) الديوان ص: 101.
- (157) الديوان ص 81.
- (158) الديوان ص: 101.
- (159) الديوان ص: 40.
- (160) الزاهر في معاني كلمات الناس: لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبي بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992م، ج 1، ص 32.
- (161) الديوان ص: 40.
- (162) الديوان ص: 106.
- (163) الديوان ص: 155.
- (164) الديوان ص: 159.
- (165) انظر البديع في علم العربية للمبارك بن الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت 606هـ) تحقيق دراسة د. فتحي أحمد علي الدين، 1420هـ ط 1، ج 1، ص 372.
- (166) الديوان: ص 19.
- (167) الديوان ص: 24.
- (168) انظر مفتاح العلوم: ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب (المتوفى: 626هـ) ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987م، ص 355.

- (169) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: لأبي العباس البسيلي التونسي (المتوفي 830 هـ) مما اختصره من تقييده الكبير عن شيخه الإمام ابن عرفة (ت 803 هـ) وزاد عليه وبذيله (تكملة النكت لابن غازي العثماني المكناسي) المتوفي (919 هـ) تقديم وتحقيق: الأستاذ/ محمد الطبراني الناشر: منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية الطبع: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، ج3، ص 380.
- (170) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفي: 1014 هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م، ج 8 ص 3153.
- (171) الديوان، ص: 152.
- (172) الديوان، ص: 49.
- (173) الديوان، ص: 151.
- (174) الديوان، ص: 115.
- (175) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفي: 850 هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - 1416 هـ، ج6، ص 336.
- (176) الديوان، ص: 96.
- (177) الديوان، ص: 139.
- (178) الديوان، ص: 146.
- (179) الديوان، ص: 147.
- (180) الديوان، ص: 50.
- (181) الديوان، ص: 55.
- (182) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج3، ص 1146 — 1147.
- (183) شرح التصريح على التوضيح: للوقاد، ج1، ص 356.
- (184) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، ج3 ص 1184.
- (185) المسائل الحلييات: لأبيعلي الفارسي (المتوفي 377 هـ) تحقيق: د. حسن هندواوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م، ص 231.
- (186) الديوان ص 71.
- (187) الزاهر في معاني كلمات الناس: لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبي بكر الأنباري (المتوفي: 328 هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، ج2، ص 324.
- (188) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج 3، ص 1150.
- (189) البلاغة فنونها وأفنانها: لعباس، فضل حسن، ص 215.
- (190) المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفي: 538 هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، 1993، ص 101.

- (191) شرح المفصل للزمخشري: ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001م، ج2، ص 76-77.
- (192) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، ج5، ص: 2145-2156
- (193) شرح الكافية الشافية المؤلف: لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1982م، ج2 ص 706.
- (194) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام، ج2، ص228.
- (195) شرح التصريح: للوقاد، ص 545-546.
- (196) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ ج1 ص 112
- (197) ج12، ص 498
- (198) البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)
- (199) تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 هـ ج4، ص 459.
- (200) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: 1069هـ) دار النشر: دار صادر - بيروت، ج4، ص24
- (201) روح المعاني: للألوسي، 1415 هـ ج4 ص111
- (202) نفسه: ج4 ص111
- (203) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، ج2 ص 215.
- (204) مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: 209هـ) تحقيق: محمد فواد سزگينة الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: 1381 هـ ج2 - ص112.
- (205) روح المعاني: للألوسي، ج10، ص 241
- (206) نفسه: ج 10، ص 336.
- (207) الديوان ص: 113.
- (208) حاشية الصبان: للصبان، ج3، ص94.
- (209) شرح تسهيل الفوائد: لابن مالك، ج1، ص324.